



الدفعة : السنة الثانية علوم مالية+علوم تجارية +علوم التسيير
امتحان السداسي الثاني في مقياس : الفساد وأخلاقيات العمل

السؤال :

تصور أنه تم تعيينك على رأس هيئة وطنية منحت لها كل الصلاحيات والضمانات لمحاربة الفساد وأخلقت الحياة الاقتصادية.

كيف تتصور الخطة التي تمكنك من تحقيق هذا الهدف؟

حدد الملامح الكبرى للبرنامج الذي توظفه.

ما طبيعة الآليات التي تستعملها ؟

ملاحظة :

**الإجابة تكون وفق المنهجية العلمية مع توظيف المصطلحات بشكل صحيح بأسلوب الطالب الخاص وبخط واضح ،وعليه تلغى الإجابات المتشابهة شكلا ومضمونا.

**يمكن أن يشترك طالبان في إجابة واحدة

**تسلم الإجابة لإدارة القسم الذي ينتمي إليه الطالب ، مع إمضائه على محضر تسليم ورقة الإجابة وذلك خلال الأيام : 25 و 26 و 27 أكتوبر

**كل إجابة خارج الموعد المحدد لا يتم أخذها بعين الاعتبار.

الحل النموذجي :

الموضوع المقترح تصوري تحليلي يستهدف تقييم معارف الطالب الملقنة في المقياس خصوصا من جهة ومعارفه العامة من باقي المقاييس أو الاجتهادات الأخرى ، إضافة إلى اختبار مدى اعتماد الطالب للأسلوب العلمي المباشر (أسلوب تخصص العلوم الاقتصادية) الذي يركز على تبني إشكالية محددة وبناء منهج مرتب متسلسل ومنطقي يستخدم المصطلحات بشكل مناسب وبمعناها الصحيح (ليس أدبي ولا صحفي) للإجابة عن الإشكالية المثارة ، وعلى هذا الأساس فإن الإجابة النموذجية نسبية وفقا للطرح والأسلوب والمعلومة التي تستخدم .

من منطلق ما تقدم نقدم فيما يلي العناصر الأساسية للإجابة وسلم التنقيط المعتمد

سلم التنقيط :

2 نقط استخدام المصطلحات بشكل دقيق

2نقط تسلسل الأفكار بأسلوب علمي مباشر مع استخدام المعارف المكتسبة من المقياس

2نقطة استخدام المعارف العامة الأخرى بأسلوب سلس ومتسلسل في سياق التحليل

14 نقط لعناصر الإجابة

عناصر الإجابة :

****خطة محاربة الفساد وأخلقت الحياة الاقتصادية (04 نقط)**

1-الخطة المقترحة لمكافحة الفساد وأخلقت الحياة الاقتصادية هي رسم طريق تصوري قابل للتنفيذ وفقا لما هو متاح ، ولذلك فإن وضعها يستلزم بداية تشريح واقع إشكالية الفساد وأخلاقيات الأعمال عموما وفي الجزائر خصوصا وفي هذا السياق لابد من الوقوف على :

-المفاهيم العامة للفساد وأخلاقيات العمل

-الخصائص الأساسية التي تستثير الفساد بالجزائر:

**** الجزائر بلد ريعي بترولي عوائده تجتذب الفساد الكبير وفساد القمة**

****الجزائر بلد اجتماعي ذو طبيعة شعبية** :يحتضن جزءا كبيرا من ممارسات الفساد الصغير وفساد القاعدة ، وكذا ما يسميه هايدرمان الفساد الأبيض أين يجزم المجتمع بأن الممارسة فاسدة ولكنه يتقبلها في ظل ظرف اجتماعي معين (مثال باعة الأرصفة والبطالة..)

****الجزائر بلد وارث للأنظمة التسييرية** +ثقل وزن الإدارة في المعاملات الاقتصادية :: وبالتالي ورث من الاستعمار البيروقراطية المتسلطة لتغذية نفوذ الإداريين من خلال الممارسات الفاسدة الهادفة إلى تكملة أجورهم المتدنية

****الجزائر دولة حامية** : بحكم النزعة الوطنية انتهجت الجزائر كغيرها التخطيط المركزي ، ما أعطى فرصة لتجاوزات كبيرة في ممارسات الفساد على مراكز القرار ، هذه المراكز التي وبداعي حماية الصالح العام عملت على حماية مصالح أطراف نافذة أخرى.

****الجزائر كدولة نامية مفتوحة على مشاريع واستثمارات عمومية ضخمة** تستقطب الفساد 2-انطلاقا من خصائص الجزائر التي تستثير الفساد نقترح خطة تحاكيها مع التركيز على أنه نتيجة للتراكمات السابقة أصبحت العقبة الأكبر في مكافحة الفساد بالجزائر هي اتساع وتضخم فجوة الثقة على المستويين الكلي والجزئي بين الرئيس والمرؤوس ،الحاكم والمحكوم...لذلك يجب أن تتمحور هذه الخطة أساسا على تقليل هذه الفجوة وكذا إعادة النظر في حجم ودور الإدارة في الحياة الاقتصادية ،إلى جانب تكريس مصادر أخلاقيات العمل بشكل صحيح (الأسرة ،المصدر الديني ،تنمية الذات،التعليم ،المحيط..)،وتفعيل عناصرها (احترام القوانين ،الرقابة الذاتية ،الإخلاص والثقة في العمل...).

****المحاور الأساسية للبرنامج المقترح : (05 نقط)**

حتى تكون الخطة المقترحة ناجعة وفعالة لابد من تحديد برنامج منظم لتحقيقها والتي تكون محاورها الأساسية متمثلة عموما فيما يلي :

1-إعادة النظر والاعتبار في حجم وشكل وفاعلية السلطات الثلاث (التشريعية ،التنفيذية والقضائية) من خلال :

-وضع القوانين المناسبة لقيم ومعايير المجتمع الذي نعيش فيه وليس الاعتماد على قوانين مفصلة على مقاس أصحاب المصالح ، إضافة لضبط صيغة القوانين حتى لا تكون مرنة قابلة للتحويل ، التأويل وبالتالي التجاوزات وهذا لا يتم إلا من خلال برلمان رصين متوازن مثقف منتخب بطريقة شرعية يمثل فعلا كل شرائح المجتمع

-التأكد من تطبيق القانون بعدالة على الجميع وإنفاذه من خلال تحسين نوعية المؤسسات العقابية (السجون ، مؤسسات إعادة التأهيل)..

-إصلاح المنظومة القضائية بوضع معايير صارمة وواضحة وشفافة لتنصيب القضاة حسب الخبرة والكفاءة والنزاهة وهو ما من شأنه بعث مستوى أكبر من الثقة...

2-إعادة النظر والاعتبار في حجم وشكل وفاعلية السلطتين الرابعة (الإعلام) والخامسة (المجتمع المدني) باعتبارهما مسؤولتان عن عملية التوعية ، التواصل ، الشفافية

3-إعادة النظر في حجم وشكل وفاعلية الاتفاقات والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بمكافحة الفساد :ذلك أن الجزائر انضمت متأخرة نسبيا لمؤسسة الشفافية الدولية (2003) ، وكان ذلك كضرورة حتمية لمسايرة النسق الاقتصادي العالمي الذي فرضته كبريات المؤسسات المالية الدولية (حيث تحلل مستويات الفساد في بلدان العالم لتكون مرجعا للتعامل الاقتصادي العالمي مع أي بلد) وليس منبثقا من إرادة سياسية حقيقية ووعي بخطورة الفساد وضرورة مكافحته وأخلقت الحياة الاقتصادية وهو ما نلمسه من خلال شكلية المؤسسات والقوانين الناشطة في السياق .

4-محاكاة العناصر الأساسية للحكم الراشد على المستوى الكلي (المساءلة ، الرقابة ، دولة القانون...) وحوكمة الشركات على المستوى الجزئي (الشفافية ، الإفصاح ، المسؤولية الاجتماعية)

****الآليات : (05 نقطة)**

هي الوسائل والطرق المستخدمة لتنفيذ الخطة والبرنامج المقترح :

1- تنمية الوازع الديني ،القيمي والأخلاقي بالتوافق على معيار ومنظومة القيم ،الأخلاق والدين :من خلال منظومة التربية (الأسرة +المدارس والمعاهد...)والمنظومة الدينية (تصحيح الدور الفعلي للمسجد وإبعاد السياسة عن الدين) .

2- تنمية الوازع الوطني : زرع حس المواطنة والمصلحة الجماعية وذلك من خلال نفس المنظومات السابقة إضافة إلى دور الإعلام والمجتمع المدني كآليتين أساسيتين .

3- تفعيل النظام الرقابي ونظام المساءلة :فالرقابة لا تكون بعد نهاية المعاملات وإنما تبدأ قبلها وتستمر معها وتتواصل حتى بعد نهايتها لاستنتاج الانحرافات وتفاديها مستقبلا ، ولذلك يجب إضافة إلى الرقابة الذاتية التي تبنيها الآليات السابقة (الوازع الديني ،القيمي والأخلاقي ..) من تكوين جهاز رقابي خارجي قوي ونزيه من شأنه أن يضع معايير صارمة وصحيحة وأن يكتشف الانحرافات حال حدوثها لتصحيح الأخطاء ومساءلة مرتكبيها قبل أن تتراكم إلى أخطاء كارثية لا نستطيع تحديد المسؤول عنها ولا مساءلته

4-تبسيط إجراءات العمل والقضاء على العقوبات الإدارية وهو ما من شأنه تقليل تكلفة المعاملات وتقليل فرص الفساد ويتم هذا من خلال الرقمنة و الاستعانة الفورية بالتكنولوجيات الحديثة التي توفر مستوى عال من السرعة والفاعلية وبالتالي الشفافية (توفير المعلومة المناسبة بالشكل والوقت الصحيحين بطريقة متكافئة لكل الأعوان الاقتصاديين)

5-هيكلية نظام الرواتب والأجور وفقا لطبيعة الوظائف وضغوط الفساد إضافة لتنمية المكافأة حسب النزاهة والأمانة والإخلاص في العمل (نظام الحوافز)

6-تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات والاستغلال الحقيقي للطاقات الكامنة الضخمة بالبلد والتي من شأنها رفع المستوى المعيشي والانشغال بالإنتاج والكفاءة عن تصيد فرص النهب المقنن لعوائد البترول.

7-إرساء مبدأ المشاركة والمشاورة في اتخاذ القرار حتى نستفيد بشكل أكبر من الخبرات والطاقات الفعلية (إقحام النخبة المثقفة في العملية التنموية وليس الاكتفاء بالطبقة السياسية وحدها)

ملاحظة : لا يتم تقييم إجابة الطالب وفقاً لما تقدم حرفياً وإنما اعتماداً -كما أسلفنا- على
طرحه لخطة مقنعة ببرنامج ملأه وآليات صحيحة بأسلوب علمي واضح.